

الجدل الكبير ما بين كينز وهايك لا يزال مستمرا

جيرالد أودريسكول

مركز كاتو

7 يوليو 2010

Keynes vs. Hayek: The Great Debate Continues

By Gerald O'Driscoll

Cato Institute

ترجمة: علي الحارس (alharis.a@gmail.com)

• كبير باحثين في مركز كاتو.

• مدير مركز التجارة العالمية والاقتصاد في مركز (هيريتيج). (سابقا)

• نائب رئيس ومدير لتحليل السياسات في شركة سيتي غروب (Citigroup) للخدمات المالية. (سابقا)

• نائب رئيس المصرف الاحتياطي الفيدرالي في دالاس. (سابقا)

• أستاذ في عدد من الجامعات. (سابقا)

• دكتوراه في الاقتصاد؛ جامعة (UCLA).



جيرالد أودريسكول

إن ما نشهده اليوم من نقاشات حول السياسات التي من شأنها أن تنتشل الاقتصاد الأمريكي مما يعانيه من (كساد عظيم) ليست إلا نسخة عن مثيلاتها التي جرت أثناء حقبة (الكساد العظيم). وبفضل جهود البروفيسور ريتشارد ايبيلينغ (Richard Ebeling) أستاذ الاقتصاد في جامعة نورثوود. تمكنا من امتلاك دليل توثيقي حاسم ومختصر يؤيد ما ذهبنا إليه. حيث أعاد نشر رسائل بعث بها إلى صحيفة (تايمز أوف لندن Times of London) كل من طرفي الجدل الذي نشاهد نسخة له في أيامنا هذه.

في 17 أكتوبر 1931 نشرت صحيفة (تايمز أوف لندن) رسالة مطولة بعث بها كينز¹ وخمسة من الأكاديميين المختصين في الاقتصاد. ودافعوا فيها عن سياسة الإنفاق. مهما كان نوع هذا الإنفاق: خاصا أو عاما. على صعيد الاستهلاك أو الاستثمار. وتم توجيه الاتهام في هذه الرسالة إلى «الاقتصاد الخاص» بأنه الجاني المسؤول عن إعاقة الجهود الرامية

1) جون مينارد كينز (John Maynard Keynes): مفكر اقتصادي بريطاني (1883-1946): عرف بأفكاره الثورية في تقديم الحلول لمشكلة البطالة. كان يعارض مبدأ (عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية). طبقت أفكاره في العديد من الأنظمة الديمقراطية الغربية. وبالأخص في سياسات الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت لمواجهة (الكساد الكبير). (المترجم)

الجدل الكبير ما بين كينز وهايك لا يزال مستمرا

إلى عودة الرخاء الاقتصادي. حيث زعموا أن المرء إذا اتخذ قرارا بالادخار فلن يكون لديه حينها أية ضمانات بأن أمواله «ستجد طريقها إلى الاستثمار في بنية رأسمالية جديدة تسندها اعتبارات عامة أو خاصة». وأشاروا إلى أن «انعدام الثقة» سبب لعدم دخول المدخرات في العملية الاستثمارية. وأن ذلك يقتضي أن تكون «المصلحة العامة في الظروف الراهنة لا تسير في جهة الاقتصاد الخاص؛ فأن نقوم بإنفاق مال أقل مما ينبغي ليس عملا وطنيا». وخلصوا إلى تأييد الإنفاق العام كتعويض عن الازدهار الخاص غير الحكيم.

أصبحت الآراء التي جاءت في تلك الرسالة تعرف بالمدرسة الكينزية في الاقتصاد. وبحسب ما تراه فإن الكساد ينتج عن العجز في الإنفاق. وهو ما يمكن تعويضه عن طريق الإنفاق الحكومي؛ ويمكن العثور على ملامح واضحة للمدرسة الكينزية (وهي مدرسة تعود إلى تاريخ يسبق ظهور كينز) في خطابات الرئيس اوباما وفريقه الاقتصادي.

بعد إرسال تلك الرسالة بيومين. أي: في 19 أكتوبر 1931. أرسل أربعة من أساتذة جامعة لندن رسالة يردون فيها على رسالة كينز. وكان من الموقعين على هذه الرسالة (فريدريك هايك)¹ الذي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد بعد أكثر من خمسين عاما من هذا التاريخ. واحتوت هذه الرسالة على تحديد مواضع الخلاف بثلاثة أمور:

الأول: أنهم نجحوا في تعريف فرضية كينز حول عبثية الادخار بأنها ليست في الحقيقة غير فرضية تتعلق بما كان يعرف تقليديا بمخاطر تكديس الأموال. أي: العواقب الفتاكة التي ينطوي عليها اقتصاد يغالي في طلب أموال لا يمكن توفيرها من خلال زيادة تدفق الأموال. «فمن المتفق عليه أن تكديس الأموال. سواء أكان ذلك على صعيد النقد أم الحسابات المصرفية الخاملة. يؤدي إلى الانكماش الاقتصادي. وليس هنالك من يعتقد أن الانكماش الاقتصادي من الأمور المطلوبة لذاتها».

1) فريدريك فون هايك (Friedrich von Hayek): مفكر اقتصادي أمريكي (1899-1992): أُلّف كتاب (الطريق إلى العبودية) عام 1944 وناقش فيه ضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة العامة. حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974. يعد من أبرز مؤيدي مبدأ (عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية). (المترجم)

الجدل الكبير ما بين كينز وهايك لا يزال مستمرا

الثاني: اعترض الهايكينون على عدم أهمية اختلاف شكل الإنفاق. سواء على شكل استهلاك أم استثمار. ورأوا أن «إحياء الاستثمار كأمر مطلوب بشكل خاص». وذلك مطابق لتوجهات مؤيدي اقتصاد (جانب العرض) في يومنا هذا. وهم يميزون بين تكديس الأموال وبين ادخارها على شكل سيولة مالية أو سندات. ويعيدون التأكيد على أهمية أسواق السندات في تحويل المدخرات إلى استثمار.

أما الخلاف الثالث والأهم فهو يتعلق بفوائد الإنفاق الحكومي الممول عن طريق العجز. فهم يعترضون على ذلك لأن «وجود دين عام على نطاق واسع يضع العوائق والعقبات أمام عملية إعادة الضبط بشكل يفوق بكثير ما تقوم به العوائق والعقبات التي يضعها وجود الدين الخاص». فالوقت ليس وقت إنشاء «مساح حكومية جديدة» (المثال الكينزي). أي: لا يمكن الاعتماد على خطط التحفيز بحسب السياق المعاصر.

والأهم من ذلك كله أن الهايكينين قدموا طريقا للمضي قدما: فعلى امتداد العالم كانت حكومات العالم بقيادة الولايات المتحدة (المقيدة بتعرفة سموت هاولي الجمركية لعام 1930) قد تحولت إلى اتباع الحمائية وفرض قيود على انتقال رأس المال؛ ولكن هايك افترض حينها بأن الوقت حان «لإلغاء هذه القيود المفروضة على التجارة والانتقال الحر لرأس المال».

ويمكن القول، باختصار، أن الهايكينين طرحوا علاجا للكساد العظيم يتمثل في إقامة نظام عالمي متجدد الحيوية للتجارة ما بين أمم الأرض. كما إن الاقتصاد العالمي لم يتحول، بعد، إلى الحمائية في أيامنا هذه. وثمة دلائل تشير إلى بذل جهود لتوسيع التجارة العالمية. وقد قام آلان ميلتزر (Allan Meltzer) أستاذ الاقتصاد في جامعة كارنيجي ميلون مؤخرا بتذكير قراء الموقع الإلكتروني المعنون (لماذا فشلت سياسة اوباما الاقتصادية؟) في 30 يونيو الفائت بأن توسيع التجارة هو القادر دون غيره على تمكيننا من تسديد الدين العام الذي يرهق كاهل الاقتصاد.

الجدل الكبير ما بين كينز وهايك لا يزال مستمرا

إن إعادة اكتشاف ايبيلينغ لهذه الرسائل قد أدى إلى إطلاق سيل من التعليقات في مواقع التدوين الشخصي. وبحسب تعبير ماريو ريزو (Mario Rizzo) الخبير الاقتصادي في جامعة نيويورك «لا يزال الجدل الكبير مندلعا بين كينز وهايك. وكل ما عدا ذلك ليس إلا هوامش لهذا الجدل». ومهما أسبغ الاقتصاديون من أغطية التعقيد الرياضي المكثف على هذا الجدل فإن ذلك لا يغير من حقيقته شيئا.

هل كان كينز مصيبا في دعواه بأن المدخرات تتحول إلى مال خامل وتتسبب بكساد النشاط الاقتصادي؟ أم أن هايك كان مصيبا في دعواه التي ظهرت أول مرة في كتاب (ثروة الأمم) لآدم سميث عام 1776؟ (يقول سميث: «المدخرات السنوية تُستهلك بانتظام كما لو أنها نفقات سنوية. حتى أنها تكاد تتطابق معها في التوقيت أيضا».)

هل كل أوجه الإنفاق تعتبر سواء من الناحية الإنتاجية. أم ينبغي على سياسات الحكومة أن تهدف إلى تحفيز الاستثمار الخاص؟ وإذا كان الشق الثاني صحيحا فهذا يعني أن السيد اوباما يتبع خطى روزفلت في عرقلة تعافي الاقتصاد. وهو يفعل ذلك من خلال إخضاع قطاع الأعمال وبث الاضطراب في النظام الاقتصادي من خلال إقرار ضوابط جديدة وبرامج مكلفة؛ وفي هذا لا يكون اوباما سائرا على خطى كينز أو هايك. وذلك لأن خلق جو من عدم الثقة يعتبر من الأمور الهدامة في وجهتي النظر المتضاربتين كليهما.

أخيرا نسأل: هل يعتبر التسبب بدين عام جديد في ظل اقتصاد ضعيف طريقا نحو التعافي؟ أم أن «الاقتصاد» (التقشف في مصطلحات الجدل المعاصر) والتدبير هو الطريق نحو الازدهار حاليا كما كان من قبل دائما؟